

Distr.: General
26 June 2014
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤ موجهة من الأمين العام إلى رئيس
مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل طيه رسالة مؤرخة ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤ موجهة من رئيس
لجنة التحقيق الدولية بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، برنار آشو مونا، يحيل بها التقرير الأولي
للجنة وفقا لقرار مجلس الأمن ٢١٢٧ (٢٠١٣) (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا التفضل بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) بان كي - مون



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق

يشرفني أن أحيل طيه المسودة النهائية للتقرير الأولي للجنة التحقيق الدولية بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢١٢٧ (٢٠١٣).
وإذ نعرب عن الأسف لاضطرارنا إلى طلب تأخير صدور التقرير، فإننا نعول على تفهمكم لرغبتنا الواضحة في تقديم تقرير يجسد الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى.
وإننا نظل رهن إشارتكم ورهن إشارة مجلس الأمن.

(توقيع) برنار آشو مونا
الرئيس

التقرير الأولي للجنة التحقيق الدولية بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى،
المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ٢١٢٧ (٢٠١٣)

المحتويات

الصفحة

٥ موجز
٦ مقدمة - أولاً
٦ ألف - الولاية وأساليب العمل
١٠ باء - التحديات التي واجهت اللجنة
١١ جيم - التعاون وكلمة تقدير
١٢ ثانياً - نظرة عامة عن جمهورية أفريقيا الوسطى
١٢ ألف - معلومات أساسية
١٣ باء - انعدام سيادة القانون وإقامة العدل، والانهيار الكامل للقانون والنظام
١٥ ثالثاً - النزاع
١٥ ألف - طبيعة النزاع
١٦ باء - الجماعات المسلحة غير الحكومية والقوات المسلحة الحكومية
١٧ جيم - زحف سيليككا إلى بانغي
١٧ دال - البلدان الأخرى
١٨ رابعاً - التدخل الدولي
١٨ خامساً - الإطار القانوني الدولي الواجب التطبيق
١٨ ألف - توصيف النزاع بأنه نزاع مسلح غير دولي
١٩ باء - القانون الواجب التطبيق
١٩ القانون الدولي لحقوق الإنسان
٢٠ القانون الدولي الإنساني

٢٠ القانون الجنائي الدولي
٢١ الانتهاكات والتجاوزات - سادسا
	ألف - الادعاءات بارتكاب القوات المسلحة والحرس الرئاسي انتهاكات للقانون الدولي
٢١ لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني
	باء - الادعاءات بارتكاب تحالف سيليكا انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان
٢٢ والقانون الدولي الإنساني
٢٣ انتهاك الحق في الملكية (النهب والتدمير)
٢٤ عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء والقتل والاختيال
٢٤ عمليات قتل المدنيين العشوائية والمحددة الهدف
٢٥ عمليات الإعدام الجماعي والمقابر الجماعية
٢٦ العنف الجنسي والجنساني
	جيم - لانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من
٢٦ جانب أنتي - بالاكا
٢٧ عمليات القتل التي ارتكبتها ميليشيات أنتي - بالاكا
٢٩ انتهاك الحق في الملكية (النهب والتدمير)
٣١ التطهير العرقي
٣٢ المسؤولية - سابعا
٣٢ مسؤولية الدولة - ألف
٣٣ المسؤولية الجنائية الفردية، ومسؤولية الرئيس أو القائد - باء
٣٤ الاستنتاجات الأولية - ثامنا
٣٥ التوصيات - تاسعا

نظرا لتدهور الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، قام مجلس الأمن بإنشاء لجنة تحقيق دولية من أجل تقصي التقارير المتعلقة بانتهاك جميع الأطراف في جمهورية أفريقيا الوسطى للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وارتكابها خروقات لحقوق الإنسان في ذلك البلد منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، ولجمع المعلومات والمساعدة في تحديد هوية مرتكبي تلك الانتهاكات والخروقات، وتبيان مسؤوليتهم الجنائية المحتملة، والمساعدة في ضمان محاسبة المسؤولين عن ارتكابها.

وبدأت لجنة التحقيق الدولية بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى تحقيقاتها في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٤. وفي بانغي، حصلت اللجنة على شهادات مباشرة خلال المقابلات التي أجريت مع الضحايا والشهود والأفراد الذين لديهم معلومات تتعلق بالموضوع. وأجرى المحققون ما مجموعه ٣٠٩ مقابلات مع الشهود الذين قدموا معلومات ذات صلة بولاية اللجنة. وعلاوة على ذلك، حصلت اللجنة على ملفات قضايا من السلطات القضائية وأجهزة الادعاء الوطنية وكذلك من المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية وقامت باستعراضها. وقدم إلى اللجنة ما مجموعه ١٨١ ملفا من ملفات القضايا التي شملت أيضا سجلات طبية. وأجرت اللجنة أيضا زيارات ميدانية إلى أماكن محددة في بانغي وقعت فيها الحوادث من أجل إثبات المعلومات التي قدمها الشهود.

وخلصت اللجنة في هذه المرحلة من التحقيق إلى أن هناك أسبابا معقولة تحمل على الاعتقاد بأن جميع أطراف النزاع ارتكبت منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وخروقات لحقوق الإنسان. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يتجاهل الخطر المحدق بالطائفة المسلمة وكذلك بعض الجماعات العرقية. وفي الوقت الراهن، هناك ٧٠٠ ٠٠٠ شخص في عداد المشردين داخليا أو اللاجئين إلى البلدان المجاورة. ويشكل هذا العدد نسبة كبيرة من سكان جمهورية أفريقيا الوسطى البالغ عددهم ٤,٥ ملايين نسمة، ويلقي عبئا ثقيلا على كاهل جيرانها.

وتشعر اللجنة بالقلق، وتدعو الحكومة الانتقالية الوطنية إلى اتخاذ مبادرات قوية لتعزيز التعايش السلمي بين المجتمعات المحلية والحوار بين الطائفتين المسيحية والمسلمة وكذلك في ما بين السياسيين. وتوصي اللجنة بأن يكفل المجتمع الدولي التنفيذ السريع والصارم لولاية حماية المدنيين المتعددة الجوانب المنوطة ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأن يدعم عملية الانتقال، والحفاظ على السلامة الإقليمية لجمهورية أفريقيا الوسطى، وتوفير المساعدة الإنسانية، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وإرساء العدالة الوطنية والدولية وسيادة القانون، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن.

أولا - مقدمة

١ - يقدّم هذا التقرير الأولي عملاً بالفقرة ٢٥ من قرار مجلس الأمن ٢١٢٧ (٢٠١٣) التي طلب فيها المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إليه تقريراً عن النتائج التي توصلت إليها لجنة التحقيق الدولية بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى بعد ستة أشهر، ثم سنة من تاريخ اتخاذ ذلك القرار. ويستند التقرير إلى حصيلة التحقيقات والتحليلات التي أجرتها اللجنة والنتائج التي خلصت إليها للفترة من نهاية آذار/مارس إلى منتصف أيار/مايو ٢٠١٤.

ألف - الولاية وأساليب العمل

٢ - طلب مجلس الأمن، متصرفاً بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، في الفقرة ٢٤ من قراره ٢١٢٧ (٢٠١٣) المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، إلى الأمين العام أن يقوم على وجه السرعة بإنشاء لجنة تحقيق دولية من أجل التحقيق في التقارير المتعلقة بانتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وانتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى من قبل جميع الأطراف منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وجمع المعلومات، والمساعدة في تحديد هوية مرتكبي تلك الانتهاكات والخروقات، وتبيان مسؤوليتهم الجنائية المحتملة، والمساعدة في ضمان محاسبة المسؤولين عن ارتكابها. وفي تلك الفقرة نفسها، دعا المجلس جميع الأطراف إلى أن تتعاون مع اللجنة تعاوناً تاماً.

٣ - وعملاً بقرار مجلس الأمن ٢١٢٧ (٢٠١٣)، عيّن الأمين العام في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ ثلاثة خبراء رفيعي المستوى أعضاء في لجنة التحقيق الدولية بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، وهم خورخي كاستانيدا (المكسيك)، وفاتيماتا امباي (موريتانيا)، وبرنار آشو مونا (الكاميرون). وعُيّن السيد مونا رئيساً للجنة.

٤ - وبالنظر إلى الأوضاع السائدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، قرر الأمين العام أن يكون مقر اللجنة في بانغي.

٥ - وجرياً على الممارسة المعتادة، طلب الأمين العام إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن توفر الدعم التقني للجنة من خلال إنشاء أمانة تتمتع بمهارات وخبرات مختلفة في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وتعمل تحت مسؤولية منسق. وسمحت هذه العلاقة للجنة بالاستفادة من العمل الذي قام به مراقبو حقوق الإنسان التابعون للمفوضية والمقررون الخاصون التابعون لمجلس حقوق الإنسان والهيئات المختصة الأخرى.

٦ - وبالنظر إلى الطابع الملحّ للحالة في الميدان، قام رئيس اللجنة بزيارة إلى بانغي خلال الفترة من ٢٦ شباط/فبراير إلى ١ آذار/مارس ٢٠١٤. واجتمع خلال هذه الزيارة القصيرة برئيس الحكومة الانتقالية الوطنية الذي كان مصحوبا بوزير العدل وثلاثة مستشارين. والتقى أيضا بوزير خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى، وسفير فرنسا، وقائد القوات الفرنسية (عملية سانغريس)، والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، وقائد قوات بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وممثل الاتحاد الأوروبي، والقائم بأعمال سفارة الكاميرون، ومجلس الزعماء الدينيين. وبالإضافة إلى ذلك، اجتمع الرئيس بالمسؤولين في مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وممثلين عن المنظمات غير الحكومية، وأشخاص آخرين.

٧ - والتقى أعضاء اللجنة ومنسق الأمانة للمرة الأولى في جنيف في ٥ آذار/مارس ٢٠١٤. وخلال الأيام الخمسة التالية اجتمعوا مع مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وكبار موظفي المفوضية الذين قدموا لهم إحاطات عن جميع الترتيبات المتخذة لتمكينهم من تنفيذ مهمتهم بنجاح. واجتمعوا أيضا مع ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، ووزير العدل في جمهورية أفريقيا الوسطى الذي كان في جنيف في ذلك الوقت. وبالإضافة إلى ذلك، استقبلهم ممثلو الاتحاد الأوروبي في جنيف.

٨ - ووصل أعضاء اللجنة إلى بانغي في ١١ آذار/مارس ٢٠١٤، حيث استقبلهم الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية أفريقيا الوسطى. واضطر السيد كاستانيدا للعودة إلى وطنه لأسباب شخصية، ولم يشارك في التحقيق ولا في صياغة هذا التقرير. وفي ١٢ آذار/مارس ٢٠١٤، بدأ عضوا اللجنة عملهما، بدعم من أمانة اللجنة التي جرى نشرها تدريجيا في جمهورية أفريقيا الوسطى ابتداء من ٨ آذار/مارس ٢٠١٤، حيث وصل آخر المحققين إلى بانغي في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٤. وخلال هذه الفترة، جرى وضع واعتماد النظام الداخلي للجنة وخطة التحقيق الخاصة بها.

٩ - وتشارورت اللجنة مع موظفي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، المعروفة سابقا باسم مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي ١٣ آذار/مارس ٢٠١٤، استقبلها رئيس مجلس الوزراء واثنان من مستشاريه. واجتمعت اللجنة أيضا مع الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في بانغي، ومع الرئيس والقائد العسكري لبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومع قائد عملية سانغريس. وعقدت أيضا اجتماعات أخرى مع ممثل الاتحاد الأوروبي، وسفير فرنسا. وعقدت اللجنة اجتماعات مع ممثلي المنظمات غير الحكومية المحلية والنقابات المهنية، بما في ذلك نقابة المحامين واتحاد القضاة.

١٠ - وفي ضوء الإطار الزمني الذي حدده مجلس الأمن للجنة لكي تجري في غضون تحقيقاتها، وبسبب الموارد المحدودة المتاحة للجنة، اضطرت إلى ترتيب الحوادث والمواقع التي ستحقق فيها حسب الأولوية. وبناء على ذلك، حددت اللجنة حوادث عديدة تبين الأنماط الرئيسية التي تعكس الطابع العام للانتهاكات المرتكبة من جانب القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كما تدرج ضمنها. ولا ينبغي فهم عدم ذكر بعض أنواع الانتهاكات أو الحوادث المحددة في هذا التقرير كإشارة إلى أنها ليست حسيمة بما يكفي أو أنها غير مهمة بالنسبة لعمل اللجنة.

١١ - وبمجرد أن أصبحت اللجنة قادرة على العمل بصورة كاملة، بدأ المحققون في عقد اجتماعات مع شتى أصحاب المصلحة. وجرى جمع مواد متاحة من مصادر مفتوحة وتحليلها. وجرى استعراض وثائق قدمتها الأمم المتحدة، وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، والسلطات المحلية، ومنظمات غير حكومية محلية ودولية، وزعماء الطائفتين الإسلامية والمسيحية، وتضمنت ادعاءات بوقوع انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وأقامت اللجنة اتصالات مع وسائط الإعلام الدولية، وقدم رئيسها إحاطات إعلامية صحفية في جنيف وبانغي كلما رأى ضرورة لذلك. وقد لقي إنشاء اللجنة في جمهورية أفريقيا الوسطى اهتماما كبيرا من وسائط الإعلام الدولية والمحلية، التي عملت بنشاط كبير في تغطية ما يجري من حوادث وتطورات في جمهورية أفريقيا الوسطى والإبلاغ عنها.

١٢ - ولأغراض هذا التقرير الأولي، أخذت اللجنة في الاعتبار القيود اللوجستية والشواغل الأمنية البالغة الأهمية التي لم تسمح بنشر المحققين بصورة كاملة في جميع أنحاء الجمهورية أفريقيا الوسطى. وقررت، بالتالي، أن تركز على بانغي في المرحلة الأولية من التحقيقات التي تستغرق شهرين. ويتضمن هذا التقرير الأولي التحليلات التي أجرتها اللجنة والنتائج التي خلصت إليها في هذه المرحلة. وتتوقع اللجنة أن توسع نطاق تحقيقاتها خلال المرحلة المقبلة لتشمل حوادث خطيرة أخرى ارتكبت في جميع أنحاء أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى.

١٣ - وبدأت اللجنة إجراء تحقيقاتها في الفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٤. وفي بانغي، أجرت اللجنة مقابلات مع ضحايا وشهود وأفراد قدموا لها معلومات تتعلق بالموضوع عن طريق شهادات مباشرة. وأجرى المحققون ما مجموعه ٣٠٩ مقابلات مع الشهود الذين قدموا معلومات ذات صلة بولاية اللجنة. ولم تعترض الغالبية العظمى من هؤلاء الشهود على قيام اللجنة بإطلاع السلطات القضائية وأجهزة الادعاء الوطنية والدولية على التجارب التي مروا بها. وأجريت المقابلات في مكاتب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة

المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومباني المنظمات المحلية غير الحكومية، وفي المساجد والبلديات والمستشفيات المحلية في بانغي.

١٤ - وحصلت اللجنة على ملفات قضايا من السلطات القضائية وأجهزة الادعاء الوطنية وكذلك من المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية وقامت باستعراضها. وقدم إلى اللجنة ما مجموعه ١٨١ ملفا من ملفات القضايا، شملت سجلات طبية. وأجرت اللجنة أيضا زيارات ميدانية إلى أماكن محددة في بانغي وقعت فيها الحوادث من أجل إثبات المعلومات التي قدمها الشهود.

١٥ - وحصلت اللجنة على إفادات من الشهود، وجمعت بيانات جمعت من مصادر موثوقة بشأن عدد القتلى. وتشير المعلومات إلى ارتكاب عمليات قتل جماعي في بانغي خلال الفترة قيد التحقيق.

١٦ - وقررت اللجنة من البداية التعامل مع جميع المعلومات التي يتم جمعها باعتبارها معلومات سرية، وحماية البيانات والسلامة والخصوصية لجميع الضحايا والشهود وغيرهم من مصادر المعلومات، الذين طلبوا عدم كشف هويتهم وبياناتهم. وسوف تقتصر التسمية الصريحة للمصادر على أولئك الذين لم يعترضوا على ذلك. وعلى الرغم من تلقي اللجنة كمية كبيرة من التقارير والوثائق والصور والمواد المسجلة على أشرطة الفيديو، من الأفراد والمنظمات غير الحكومية، وسلطات القضاء والادعاء الدولية والوطنية، والمؤسسات الطبية والصحية، فهي لم تتمكن من التحقق من صحة بعض هذه المواد بسبب القيود الزمنية وافتقارها إلى الأدوات التقنية المناسبة. ونظرا إلى رجحان بعض هذه المواد وكونها جمعت من مصادر موثوقة، فذلك يكسبها قدرا من المصدقية يؤكد صحة المعلومات الحاصل عليها من بعض الشهود، ويؤكد وقوع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في بانغي.

١٧ - وتمشيا مع الممارسة المتبعة في هيئات تقصي الحقائق الأخرى التابعة للأمم المتحدة، اعتمدت اللجنة في استخلاص النتائج على معيار إثبات يتطلب "أسسا معقولة تحمل على الاعتقاد". وبعبارة أخرى، تكون هناك أسس معقولة تحمل على الاعتقاد بوقوع حادث أو نمط من السلوك إذا حصلت اللجنة على مجموعة موثوقة من المعلومات، تتفق مع معلومات أخرى، تشير إلى وقوع الحادث. ويعد معيار الإثبات هذا قويا بما يكفي لاستلزام إجراء المزيد من التحقيقات في حادث أو نمط من انتهاكات القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان أو خروقات حقوق الإنسان. وسيستخدم معيار الإثبات نفسه للمساعدة في تحديد هوية مرتكبي الانتهاكات والخروقات.

١٨ - ووجدت اللجنة، وبعد استعراض الادعاءات المقدمة في ما يتعلق بالانتهاكات المشمولة ضمن نطاق ولايتها وإجراء تحليلات للمسائل المثارة، قررت اللجنة أن الانتهاكات المبينة أدناه هي الأكثر تواترا من بين الانتهاكات التي ارتكبتها أطراف النزاع.

١٩ - وتمثل انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان وخروقات حقوق الإنسان الأكثر تواترا فيما يلي: (أ) عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء؛ (ب) وحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي؛ (ج) والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ (د) والاعتقال والاحتجاز التعسفيان؛ (هـ) وانتهاكات الحق في حرية التعبير والحق في حرية التنقل.

٢٠ - وتمثل انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي الأكثر تواترا فيما يلي: (أ) قتل أفراد جماعة بقصد القضاء كليا أو جزئيا على جماعة عرقية أو دينية؛ (ب) وإلحاق أذى بدني أو معنوي جسيم؛ (ج) وإخضاع جماعة عمداً لأحوال معيشية يقصد بها إهلاكها الفعلي كليا أو جزئياً؛ (د) والتحرّيز المباشر والعلني على ارتكاب الإبادة الجماعية؛ (هـ) وشن هجمات واسعة النطاق أو منهجية على سكان مدنيين محددين لأسباب سياسية وعرقية ودينية؛ (و) والقتل العمد والتعذيب والاعتصاب وأي شكل آخر من أشكال العنف الجنسي؛ (ز) وحالات الاختفاء القسري للأشخاص؛ (ح) وتجنيد أو تعبئة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمسة عشر عاماً؛ (ط) واستخدام العنف ضد حياة الأشخاص أو صحتهم أو سلامتهم البدنية أو العقلية، وخاصة القتل أو المعاملة القاسية، مثل التعذيب أو التشويه أو أي شكل آخر من أشكال العقوبة البدنية؛ (ي) والعقاب الجماعي؛ (ك) والنهب.

٢١ - ونظرا إلى أن مجلس الأمن قد أوعز إلى اللجنة بالمساعدة في تحديد هوية الجناة والإشارة إلى مسؤوليتهم الجنائية المحتملة، فاللجنة تلتزم أيضا بتركيز جهودها على تحديد هوية القادة السياسيين والعسكريين الذين يمكن تحميلهم المسؤولية الجنائية أمام المحاكم.

باء - التحديات التي واجهت اللجنة

٢٢ - واجهت اللجنة تحديات هائلة في الاضطلاع بأعمالها ضمن أطر زمنية قصيرة جدا وفي بيئة أمنية صعبة. واضطرت اللجنة إلى إلغاء زيارات ميدانية مقررة لاعتبارات لوجستية وأمنية، مما تسبب أيضا في تأخير نشر محققها في الميدان حتى نيسان/أبريل ٢٠١٤.

٢٣ - ونظرا إلى تعقد الحالة في الميدان وشموع مساحة البلد، فقد واجه محققو اللجنة الذين لم يتجاوز عددهم خمسة محققين تحديا هائلا في تغطية كامل الأراضي التي أُبلغ عن

وقوع حوادث فيها. وإضافة إلى ذلك، فإن افتقار اللجنة إلى رئيس تحقيقات ومستشار قانوني كان ولا يزال مبعث انشغال يستدعي الاهتمام بمعالجته إذا كان القصد هو تقديم الدعم اللازم للجنة حتى تتمكن من الاضطلاع بمسؤوليتها على نحو فعال في تغطية أراضي البلد برمتها، ضمن الإطار الزمني المنصوص عليه في ولايتها.

٢٤ - وهناك تحدّ خطير آخر يكمن في تشرّد العديد من الضحايا والشهود داخل جمهورية أفريقيا الوسطى وخارجها، فصار من العسير على اللجنة عقد لقاءات مع بعض الشهود لجمع المعلومات التي يتم الحصول عليها من مصادر مفتوحة أو التي يقدمها شهود آخرون، وللتحقق من تلك المعلومات.

٢٥ - وثمة تحدّ كبير آخر يتمثل في اتساع نطاق ولاية اللجنة وضرورة إجراء التحقيقات بموارد محدودة في أقل من شهرين، ثم تقديم تقرير أولي في حزيران/يونيه ٢٠١٤. وقد وضع هذا الأمر المزيد من الضغوط على أعضاء اللجنة وموظفي أمانتها.

جيم - التعاون وكلمة تقدير

٢٦ - أقامت اللجنة علاقات عمل ممتازة مع معظم أصحاب المصلحة والمخاورين في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما مع السلطات الانتقالية الوطنية والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية ووكالات الأمم المتحدة. واستفادت اللجنة كثيرا من تعاون بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومعظمه في مجال المساعدة الدبلوماسية والإدارية واللوجستية.

٢٧ - وقد ساعدت مفوضية حقوق الإنسان كثيرا في إنشاء اللجنة وأمانتها، وما فتئت تقدم لها الدعم.

٢٨ - وقد استفادت اللجنة أيضا من الدعم الكامل المقدم من مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية الذي أجرى بحثا أوليا للتأكد من استيفاء المعايير المنصوص عليها في نظام روما الأساسي لفتح تحقيق في الجرائم المزعوم ارتكابها في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تقع في نطاق الولاية القضائية للمحكمة. وفي ١ نيسان/أبريل ٢٠١٤، وجهت اللجنة طلبا إلى المدعي العام لتيسير الحصول على المواد المتاحة من مصادر مفتوحة التي جمعها مكتب المدعي العام، فزوّدت اللجنة في وقت لاحق بمجموعة متنوعة من تلك المواد.

٢٩ - وفي ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤، وجّه الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ورئيس بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى رسالة إلى لجنة التحقيق أكد فيها رغبة البعثة في التعاون الكامل في التحقيقات عن طريق قيام وحدة حقوق الإنسان

وحماية المدنيين والمسائل الجنسانية التابعة للبعثة بتقديم المساعدة في هذا الصدد. وفي ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٤، أقرت اللجنة باستلام تلك الرسالة وأعربت عن امتنانها للتعاون المقترح. وفي ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤، اجتمع أعضاء أمانة اللجنة مع رئيس بعثة الدعم الدولية وفريقه لمناقشة إطار للتعاون والاتفاق بشأنه. وقد وجهت اللجنة بالفعل طلبا للحصول على معلومات من البعثة.

٣٠ - والتمست اللجنة تعاون عملية سانغريس من خلال رسالتين مؤرختين ٢٤ نيسان/أبريل و ٥ أيار/مايو ٢٠١٤. وطلبت على وجه الخصوص إمدادها بمعلومات عن حوادث محددة كانت قد وقعت في بانغي. وفي ١٢ أيار/مايو ٢٠١٤، تلقت اللجنة ردا من قائد عملية سانغريس، طلب فيه أن تقدم اللجنة طلبها عن طريق أنسب القنوات الدبلوماسية.

٣١ - وأرسلت، في أيار/مايو ٢٠١٤، مذكرات شفوية إلى الحكومات ومكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الكونغو وغابون وغينيا الاستوائية والكاميرون وتشاد من أجل تيسير عقد اجتماعات استشارية بين أعضاء اللجنة والمسؤولين الوطنيين ووكالات الأمم المتحدة.

ثانيا - نظرة عامة عن جمهورية أفريقيا الوسطى

ألف - معلومات أساسية

٣٢ - جمهورية أفريقيا الوسطى مستعمرة فرنسية سابقة تبلغ مساحتها ٩٨٤ ٦٢٢ كيلومترا مربعا من الأراضي (مساحة فرنسا وبلجيكا مجتمعين)، ولا يكاد يتجاوز عدد سكانها ٤,٥ مليون نسمة. وقد حصلت على الاستقلال السياسي عن فرنسا في ١٣ آب/أغسطس ١٩٦٠. وتحدها شمالا تشاد والسودان، ومن جهة الشمال الشرقي جنوب السودان، وجنوبا جمهورية الكونغو الديمقراطية والكونغو، وغربا الكاميرون.

٣٣ - ويستحيل فهم الحالة الراهنة في جمهورية أفريقيا الوسطى دون تتبع التطور السياسي الذي شهده هذا البلد منذ نيل استقلاله عن فرنسا عام ١٩٦٠. فقد عرف شعب جمهورية أفريقيا الوسطى تغييرات في نظام الحكم على امتداد ما يربو على خمسة عقود من الاستقلال السياسي، كان معظمها بعمليات انقلابية. واقتترنت هذه التغييرات العنيفة بالفساد، وعدم احترام حقوق الإنسان، وقمع التعبير السياسي الحر، والحسوية، وانعدام التنمية، والقطيعة شبه التامة مع احتياجات السكان. واستشرى الفساد حتى عم، حيث كان الغرض الوحيد للحكومات الفاسدة المتعاقبة هو الإثراء الشخصي للقادة السياسيين وذويهم، باختلاس

الأموال العامة، ونهب الشركات العامة، واستغلال المنظمات الإجرامية والزعماء السياسيين الفاسدين لمناجم الذهب والماس استغلالاً غير مشروع، بينما الغالبية الساحقة من السكان تعيش في فقر مدقع وظروف مزرية. وباستثناء الانتخابات التي أتاحت تنصيب أول رئيس لجمهورية أفريقيا الوسطى، دافيد داكو، في عام ١٩٦٠، لم يتغير نظام الحكم إلا بعمليات انقلابية عنيفة. ونفذ الانقلاب الأول في عام ١٩٦٥ على يد الجنرال جان - بيديل بوكاسا، الذي أطاح بالسيد داكو واستولى على السلطة ثم نصب نفسه في وقت لاحق إمبراطوراً. واستمر نظام السيد بوكاسا حتى عام ١٩٧٩، عندما أطاح به الرئيس السابق، السيد داكو. وبعد ذلك أطاح الجنرال أندريه - ديودوني كولينغا بالسيد داكو في عام ١٩٨١، وظل ممسكاً بمقاليد الحكم حتى عام ١٩٩٣، عندما أصبح أنج - فيليكس باتاسي أول رئيس منتخب منذ الاستقلال. وعقب عدة محاولات انقلابية فاشلة على مر السنين، تمكن الجنرال فرانسوا بوزيزي أخيراً من الإطاحة بالسيد باتاسي في عام ٢٠٠٣، وأصبح رئيساً للبلد. وفي ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٣، أطاح ميشيل دجوتوديا أم - نوندروكو بيبوزيزي بالانقلاب عليه، ونصب نفسه رئيساً.

٣٤ - وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أنشئت حكومة انتقالية في جمهورية أفريقيا الوسطى لكي تحكم البلد لمدة ١٨ شهراً. يُتوقع أن يتم خلالها تعديل الدستور وعقد انتخابات محلية وتشريعية ورتاسية. وتحمل الحكومة الحالية المسؤولية عما يجري في البلد الذي تحكمه وتمارس عليه سلطتها.

باء - انعدام سيادة القانون وإقامة العدل، والانهيار الكامل للقانون والنظام

٣٥ - يفتقر البلد حالياً إلى البنى الإدارية اللازمة لممارسة سلطة الدولة، وهو قبل كل شيء دولة دون مؤسسات عاملة في مجالات التحقيق الجنائي والادعاء العام والقضاء.

٣٦ - ومنذ استقلال البلد في عام ١٩٦٠، وبعد كل عملية انقلابية، بذلت محاولات وعقدت اجتماعات لتحقيق المصالحة الوطنية. بيد أن هذه الجهود لم تُعدْ أن تكون في غالب الأمر محاولات لتحقيق المصالحة فيما بين السياسيين والتشكيلات السياسية، ولم يكن لها أي صلة بشعب جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي عانت غالبيته من أعمال العنف التي صاحبت الانقلابات. وكانت هذه المصالحات السياسية تفضي إلى إصدار قوانين عفو تحمي المشاركين الرئيسيين في الانقلابات من الملاحقة القضائية. ذلك ما أتاح للزعماء السياسيين المطلحة أيديهم بالدماء شغل منصب الرئيس، أو مناصب وزراء في الحكومات، أو أعضاء في البرلمان، أو مستشارين بلديين. وأصبح الإفلات من العقاب جزءاً من النظام السياسي في جمهورية أفريقيا الوسطى على امتداد نصف قرن من الزمن.

٣٧ - وبعد أن استولى السيد بوزيزي على السلطة بعملية انقلابية في عام ٢٠٠٣، مارس عليه شعب جمهورية أفريقيا الوسطى والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ضغوطا من أجل تنظيم انتخابات، وهو ما فعله في نهاية المطاف في عام ٢٠٠٥. واعتبرت الأحزاب السياسية الانتخابات مزورة. ونظمت تلك الأحزاب مظاهرات عنيفة في جميع أنحاء البلد، وبُذلت في الفترة بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١١ عدة محاولات للإطاحة بالرئيس بوزيزي. ونتيجة لذلك، ظهرت خلال هذه الفترة مجموعات متمردة شتى، أهمها الجيش الشعبي لإعادة إرساء الجمهورية والديمقراطية، واتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع، الذي يقوده ميشيل دجوتوديا، والجبهة الديمقراطية لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى.

٣٨ - وفي محاولة لإيجاد حل توفيقى وإحلال السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، عقدت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا عدة مؤتمرات سلام بين الجهات المتحاربة، ولا سيما في ليرفيل، في الفترة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١١. وقد أسفرت هذه المؤتمرات عن إبرام اتفاقات، لكن أيا منها لم يُطبَّق بسبب تعنت السيد بوزيزي. ومما زاد الوضع تدهورا عقد انتخابات عام ٢٠١١ في نهاية المطاف دون تنفيذ أي من الاتفاقات المختلفة المبرمة في الفترة بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١١. واتهم قادة المجموعات المسلحة وأحزاب المعارضة نظام بوزيزي باللجوء إلى التزوير والخروقات على نطاق واسع للفوز في الانتخابات، مما حمل بعض المجموعات المسلحة وأحزاب المعارضة على مقاطعة الانتخابات وإعادة التجمع في شمال شرق البلد استعدادا للتمرد المسلح. وضمّ التجمع الجديد عناصر من اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع، وانضمت إليه حركات أخرى، من قبيل تحالف الوطنيين لإنقاذ البلد وتحالف الوطنيين من أجل العدالة والسلام واتحاد القوات الجمهورية. وفي أواخر عام ٢٠١٢، صارت هذه العناصر تشكل تحالفا فضفاضاً اسمه "سيليك"، أي "الائتلاف" بلغة سانغو.

٣٩ - وفي مواجهة هذا الخطر الجديد، ونظرا لاحتلال تحالف سيليك الفعلي لبلدات نديلي وأوادا وسام واندجا الواقعة في شمال شرق البلد بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، عقدت مرة أخرى محادثات سلام على عجل، في ليرفيل، لمحاولة ضمان تنفيذ الاتفاقات الهشة المبرمة في أعوام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠١١، وإحلال السلام في هذا البلد المنكوب. ورغم المحاولات الفاشلة السابقة، حضر جميع الأطراف في ليرفيل، ووقعوا في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ اتفاق ليرفيل بشأن حل الأزمة السياسية والأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى. غير أن الأوان كان قد فات أصلا، وواصل تحالف سيليك زحفه نحو بانغي. وأجبر بوزيزي على التخلي عن السلطة التي آلت مقاليدها إلى تحالف سيليك بقيادة السيد دجوتوديا. وهلل لمغادرة السيد بوزيزي الغالبية العظمى من سكان بانغي، حيث خرجوا في

جموع غفيرة للترحيب ببطلهم الجديد، ميشيل دجوتوديا. وهناك مقاطع فيديو تسجل الأيام الأولى من عمر تلك الحكومة الجديدة تُظهر السيد دجوتوديا وهو يتحرك بحرية وسط حشود كبيرة من الشبان والشابات المهلّلين له. لكن سرعان ما فترت هذه الحماسة، إذ شرعت عناصر سيليكّا تنهب وتقتل وتدمر الممتلكات في العاصمة. وأفضى عجز السيد دجوتوديا عن السيطرة على رجاله واندلاع تمرد حركة أنتي - بالاكا إلى استقالته في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، خلال انعقاد مؤتمر القمة الاستثنائي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، في انجمينا.

ثالثا - النزاع

ألف - طبيعة النزاع

٤٠ - تمتد جذور النزاع الحالي في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى الصراع الذي كان قد اندلع من أجل الإطاحة بالسيد بوزيزي بُعيد استيلائه على السلطة بقوة السلاح في عام ٢٠٠٣. فقد دام ذلك الصراع على السلطة السياسية قرابة ثماني سنوات. وحافظ السيد بوزيزي على السلطة أساسا بسبب ما حظي به من دعم بوجه عام من الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، حيث كانت تعارض أي عملية انقلابية أخرى بعد انتخاب السيد بوزيزي في حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

٤١ - وسُرعان ما صار نظام دجوتوديا نظاما ممجوجا إلى حد كبير بسبب العنف الغاشم الذي تخلل زحف قوات سيليكّا نحو بانغي انطلاقا من معقلها في الشمال والشمال الشرقي من البلد، وأعمال النهب والتدمير والقتل التي قامت بها تلك القوات المسلحة الجامحة، ولا سيما بعد استيلائها على السلطة. وقامت قوات وميليشيات مسلحة أخرى، تقودها فلول القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى ومجموعات الدفاع الذاتي المعروفة باسم أنتي - بالاكا، بإعادة تنظيم صفوفها لمواجهة تحالف سيليكّا، الذي اعتبرته خطرا يتهدد أرواح أفرادها وممتلكاتهم. وسرعان ما تدهورت الحالة بفعل الهجمات الثأرية والانتقامية التي كان يشنها الجانبان على بعضهما بعضا. وسيليكّا اليوم قوة منظمة تنظيما محكما وذات هيكل قيادة وتسلسل هرمي سياسي وعسكري. أما أنتي - بالاكا، فيبدو أنها تفتقر إلى هيكل قيادة ثابت وموثوق، وليس لديها تسلسل هرمي سياسي. وهي تميل إلى العمل في شكل مجموعات مسلحة مستقلة تسيطر على أراضٍ بعينها. وفي العديد من المجتمعات المحلية، تعمل أنتي - بالاكا بالتحالف مع بعض عناصر القوات المسلحة.

باء - الجماعات المسلحة غير الحكومية والقوات المسلحة الحكومية

٤٢ - هناك ثلاث جهات مسلحة رئيسية تنشط في جمهورية أفريقيا الوسطى. أولاها تحالف سيليك، وهي ائتلاف يضم مجموعات مسلحة تنتسب إلى جمهورية أفريقيا الوسطى ومقاتلين أجانب، معظمهم من المسلمين، يُزعم أنهم استقدموا أساساً من تشاد ودارفور (السودان)، وقد زحف التحالف إلى بانغي واستولى على السلطة في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٣. وعندما انطلقت تلك القوات من نديلي والمناطق المجاورة، كان عددها يناهز ١٦٠٠ مقاتل، وعند بلوغها دامارا، صارت تضم ما يربو على ٣٥٠٠ مقاتل مدجج بالسلاح. وعندما وقع السيد دجوتوديا مرسوما رئاسيا لحل سيليك في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، كان هناك في بانغي ما يزيد عن ٣٥٠٠ مقاتل مسلح منضوٍ تحت لواء سيليك. ورغم صدور المرسوم، ما زالت سيليك تقوم بعملياتها.

٤٣ - وأما المجموعة الثانية، فهي حركة أنتي - بالاك، واسمها مشتق من العبارة الفرنسية "anti-balles AK-47" (المحفوظون من رصاص رشاش الكلاشنيكوف من طراز AK-47). ويعتقد أعضاء مجموعات أنتي - بالاك المسلحون أساساً بالرمح والسواطير والأقواس والنبال أن تائبهم وغيرها من الطلاسم السحرية ستقيهم من غائلة رصاص رشاش الكلاشنيكوف من طراز AK-47. وفي حقيقة الأمر، هناك معلومات موثقة توثيقاً جيداً تشير إلى أن بعض هذه المجموعات التي تعرف اليوم بانتسابها إلى أنتي - بالاك كانت موجودة منذ عدة سنوات قبل اشتهاها بسبب شنها هجمات على السكان المسلمين. فقد كانت مجموعات مستقلة تضم في معظمها شباباً شكلوا مجموعات للدفاع عن النفس من أجل حماية مربي المواشي والمزارعين والتجار الفولانيين في قراهم ومجتمعاتهم المحلية، الذين كانوا يعانون من سراق المواشي وقطاع الطرق المسلحين في غالب الأحيان بينادق الكلاشنيكوف من طراز AK-47. واليوم، باتت مجموعات أنتي - بالاك أفضل تنظيماً مما كان عليه الحال في الماضي، وصار العديد من عناصرها مسلحين بينادق الكلاشنيكوف من طراز AK-47.

٤٤ - وأما المجموعة الثالثة الضالعة في النزاع الراهن، فتألف من القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى أو فلولها. وخلال السنوات الأخيرة من حكم بوزيزي، كانت القوات المسلحة فعلاً جيشاً مقسماً ومجزأً. وأغلب الرجال والنساء الذين كانوا يشكلون القوات المسلحة في عهد السيد بوزيزي تمردوا عليه أو أعلنوا عصياناً مفتوحاً ضده. وعند زحف قوات سيليك على بانغي، ألقى معظم هذه القوات السلاح وتخلوا عن مواقعهم، وفروا إلى قراهم أو إلى مجتمعات غير معادية. وأعاد بعضهم الآن تجميع صفوفهم، إما تحت راية أنتي - بالاك أو كمنصرين مستقلين للسيد بوزيزي.

جيم - زحف سيليكاف إلى بانغي

٤٥ - أبحر ائتلاف سيليكاف زحفه إلى بانغي على مراحل، تخللتها مساعٍ من الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا للتوصل إلى تسوية للتراع بالطرق السلمية. وبحلول ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، كان ائتلاف سيليكاف قد بسط سيطرته بالكامل على المناطق التالية: فاكافا، وبامينغي - بانغوران، وكوتو العليا، وأواكا، وناغريبيزي، وكيمو - غريينغي. ورغم أن الائتلاف كان قد احتل أيضاً منطقة أوهام في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، فقد انسحب منها وتوجه إلى سيوت، عاصمة منطقة كيمو - غريينغي. وفي كل منطقة تقع تحت سيطرة الائتلاف، يعمد عناصره إلى طرد الإدارة الرسمية وممارسة سلطته السياسية الفعلية.

٤٦ - وتمثل المناطق الخاضعة لسيطرة سيليكاف بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ ما يناهز نصف مساحة البلد. ومن هذا الموقع القوي، حضر ائتلاف سيليكاف، بقيادة السيد دجوتوديا، محادثات ليرفيل حيث تم توقيع اتفاق في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. ولم يحل هذا الجهد المبذول في اللحظة الأخيرة لإحلال السلام دون زحف قوات سيليكاف إلى بانغي واستيلائها على السلطة في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٣.

٤٧ - وفي تلك المرحلة، أصبحت غالبية سكان بانغي الذين ضاقوا ذرعاً بالسيد بوزيزي وحكومته على أتم استعداد للترحيب بانقلاب آخر والتخلص من رئيس آخر لم يعد موضع ترحيب بعد طول مكوث. وحين دخل السيد دجوتوديا بانغي عقب استيلاء قوات سيليكاف عليها بالفعل، عمّت بهجة عارمة المسلمين والمسيحيين على حد سواء. إلا أن ذلك الشعور لم يعمّر طويلاً للأسف.

دال - البلدان الأخرى

٤٨ - لن يتسنى فهم العنف الذي ألمّ بجمهورية أفريقيا الوسطى دون تفحص الدور المزعم الذي قامت به بلدان أخرى في هذه المنطقة دون الإقليمية وفي مناطق أخرى من أفريقيا في سياق هذه الفاجعة الدامية التي لا تزال أطوارها متواصلة في البلد. وقد تلقت اللجنة معلومات يُدعى فيها أن قوات من جنوب أفريقيا شاركت في مرحلة ما في معركة آذار/مارس ٢٠١٣. ولم تتمكن اللجنة بعد من التحقيق في هذه الادعاءات ولكنها ستقوم بذلك لا محالة في المرحلة الثانية من تحرياتها.

رابعاً - التدخل الدولي

٤٩ - أدت حالة الفوضى المترتبة على أحداث العنف في جمهورية أفريقيا الوسطى وتدفق اللاجئين إلى البلدان المجاورة إلى تعاضم مخاوف الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من احتمال أن يتجاوز العنف الحدود الوطنية. فقد شكّل تنحيّ رئيس المجلس الوطني الانتقالي السيد دجوتوديا والقلاقل التي خلفها دلائل على وجوب التحرك بسرعة لاحتواء العنف الآخذ في الانتشار بسبب أعمال سيليكاً أولاً ثم رد فعل جماعات أنتي - بالاكاً. ولذلك سارعت فرنسا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، إلى تشكيل قوة تدخل تتكوّن من ٢٠٠٠ جندي في إطار عملية سانغريس، وأوفدتها إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. وتلا ذلك تحويل القوة المتعددة الجنسيات لوسط أفريقيا، التي كان لها وجود فعلي في الميدان، إلى بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهي عملية لحفظ السلام تابعة للاتحاد الأفريقي تتمتع بقوة أكبر.

٥٠ - وحلّت قوات عملية سانغريس ببانغي بناءً على طلب الحكومة الانتقالية الوطنية من أجل ضمان أمن شعب جمهورية أفريقيا الوسطى وسلامته، وهي مهمة استلمتها بعثة الدعم الدولية لاحقاً. وبقيت قوات عملية سانغريس على أهبة الاستعداد في بانغي لتقديم الدعم للبعثة في حالة شن أي عدوان أو هجوم مسلّح. ووجهت لعملية سانغريس بعض الادعاءات المتعلقة بسوء السلوك. وستنظر اللجنة في جميع الادعاءات الموجهة ضد القوات الدولية.

خامساً - الإطار القانوني الدولي الواجب التطبيق

ألف - توصيف النزاع بأنه نزاع مسلح غير دولي

٥١ - من بين الأمور التي تنظمها اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الاختيارية سلوك الأطراف في النزاعات المسلحة غير الدولية، التي تُعرّف عادة بأنها نزاعات مسلحة بين قوات حكومية وجماعات مسلحة غير حكومية أو فيما بين الجماعات المسلحة غير الحكومية فحسب. ولئن كانت المادة ٣ المشتركة بين اتفاقيات جنيف تسري على هذه النزاعات كافة، فإن مدى انطباق البروتوكول الإضافي الثاني المتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية يتوقف على ملاساقها.

٥٢ - وترى اللجنة أن هذا النزاع نزاع مسلح غير دولي منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ على الأقل. فرداً على الأعمال التي ارتكبتها عناصر سيليكاً خلال تلك الفترة بحق المدنيين المسيحيين، بدأت جماعات الدفاع الذاتي المحلية بشنّ هجمات انتقامية على عناصر سيليكاً

والطائفة المسلمة. وتردد أن أنصار السيد بوزيزي من جنود القوات المسلحة والحرس الرئاسي قاموا بتنظيم مجموعات الدفاع الذاتي وتسليحها والانضمام إلى صفوفها، وأصبحت هذه المجموعات تُعرف لاحقاً باسم أنتي - بالاكا. وعلى سبيل المثال، شنت عناصر أنتي - بالاكا في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ هجمات على قوات سيليكافا بانغي. وأسفر هذا الهجوم عن سلسلة من الهجمات الانتقامية المتبادلة شنتها عناصر سيليكافا وأنتي - بالاكا، أفضت إلى اندلاع أعمال العنف بين المدنيين، مسلمين ومسيحيين، في العاصمة ومناطق أخرى من البلد. ويُقدّر عدد القتلى الذين سقطوا في الهجمات التي وقعت يومي ٥ و ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بنحو ١٠٠٠ شخص.

باء - القانون الواجب التطبيق

٥٣ - تستدعي الحالة السائدة في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ إلى اليوم تطبيق أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي.

القانون الدولي لحقوق الإنسان

٥٤ - إن جمهورية أفريقيا الوسطى طرف في العديد من معاهدات القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما فيها الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري^(١)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية^(٢)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية^(٣)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة^(٤).

٥٥ - وجمهورية أفريقيا الوسطى هي طرف أيضا في بعض معاهدات الاتحاد الأفريقي لحقوق الإنسان، من قبيل الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب^(٥) والاتفاقية التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئيين في أفريقيا^(٦).

(١) صدّقت عليها جمهورية أفريقيا الوسطى في ١٦ آذار/مارس ١٩٧١.

(٢) انضمت إليه جمهورية أفريقيا الوسطى في ٨ أيار/مايو ١٩٨١.

(٣) انضمت إليه جمهورية أفريقيا الوسطى في ٨ أيار/مايو ١٩٨١.

(٤) انضمت إليها جمهورية أفريقيا الوسطى في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩١.

(٥) صدّقت عليه جمهورية أفريقيا الوسطى في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٨٦.

(٦) صدّقت عليها جمهورية أفريقيا الوسطى في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٧٠.

٥٦ - وتتحمل جمهورية أفريقيا الوسطى المسؤولية عن امتثال التزاماتها الدولية التي تنص على احترام حقوق الإنسان الواردة في صكوك حقوق الإنسان الدولية السالفة الذكر وعلى حمايتها وإعمالها. وعلاوة على ذلك، فجمهورية أفريقيا الوسطى ملزمة بالتقيّد بقواعد القانون العرفي الدولي والقواعد الآمرة المتعلقة بحماية حقوق الإنسان.

٥٧ - ولا يُسمح بالإعفاء من تطبيق أحكام بعض معاهدات حقوق الإنسان على النحو المنصوص عليه في تلك المعاهدات إلا في ظروف استثنائية. أما جمهورية أفريقيا الوسطى، فلم تُبلغ الأمين العام قطّ عن أي حالة طوارئ قد تعفيها من الوفاء بالتزاماتها بمقتضى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وإضافة إلى ذلك، فالحقوق التالية، على سبيل المثال لا الحصر، هي حقوق غير قابلة للتقيّد، ألا وهي الحق في الحياة، والحق في عدم التعرض للتعذيب وغيره من ضروب العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والحق في حرية الفكر والضمير والدين. وتشير اللجنة أيضا إلى أنه عملا بالمادة ٢ (٢) من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، لا يجوز التذرع بأية ظروف استثنائية، أيّا كانت، سواء أكانت هذه الظروف حالة حرب أو تهديداً بالحرب، أو عدم استقرار سياسي داخلي، أو أي حالة من حالات الطوارئ الأخرى كمبرر للتعذيب.

٥٨ - ويسري القانون الدولي لحقوق الإنسان سواء في وقت السلم أو في حالات النزاع المسلح. وبناءً على ذلك، خلّصت اللجنة إلى أن أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان تسري في جمهورية أفريقيا الوسطى طوال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ حتى اليوم.

القانون الدولي الإنساني

٥٩ - إن جمهورية أفريقيا الوسطى طرف في اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الإضافية. وعلى نحو ما ذكر أعلاه، تشهد جمهورية أفريقيا الوسطى نزاعا مسلحا غير دولي منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ على الأقل. ولذلك، تسري عليها أحكام المادة ٣ المشتركة بين اتفاقيات جنيف. كذلك تم استيفاء العتبة اللازمة لتطبيق أحكام البروتوكول الإضافي الثاني.

القانون الجنائي الدولي

٦٠ - صدّقت جمهورية أفريقيا الوسطى على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. ويشكّل العديد من الانتهاكات والخروقات والجرائم التي حققت فيها اللجنة، كالهجمات التي ارتكبتها بحق المدنيين عناصر سيليكاً منذ دخولها بانغي في آذار/مارس ٢٠١٣ وعناصر أنتي - بالاكا منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، بما في ذلك

عمليات القتل والتعذيب والنهب والاعتصاب، جرائمٌ تندرج ضمن اختصاص نظام روما الأساسي.

٦١ - ومن أجل محاكمة ومعاقبة المسؤولين عن الأعمال المرتكبة في أثناء النزاعات الأخيرة، بما في ذلك جرائم الحرب، تم اتخاذ مجموعة من التدابير على الصعيد الدولي، مثلاً عن طريق قيام مجلس الأمن بإنشاء محكمتين جنائيتين دوليتين مخصصتين (ليوغوسلافيا سابقا ورواندا) ومحكمتين خاصتين (لسيراليون ولبنان) ودائرتين استثنائيتين (لكمبوديا وتيمور - ليشتي). وقد تمخضت عن عمل هذه الكيانات مجموعة قوية وموثوقة من الاجتهادات القضائية التي يمكن الاسترشاد بها في أي محاكمة مقبلة للمسؤولين عن الانتهاكات المرتكبة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

سادسا - الانتهاكات والتجاوزات

ألف - الادعاءات بارتكاب القوات المسلحة والحرس الرئاسي انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني

٦٢ - خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٣، زُعم أن عدة انتهاكات لحقوق الإنسان وانتهاكات وتجاوزات للقانون الدولي الإنساني وقعت في بانغي عندما كان السيد بوزيزي يسعى جاهدا للاحتفاظ بمقاليد الحكم. وتلقت اللجنة عددا من التقارير والشهادات الفردية من مسؤولين سابقين وحاليين يزعمون فيها أن القوات المسلحة وعناصر الحرس الرئاسي ارتكبت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

٦٣ - ووفقا لما ورد في تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى، فقد ادُعي بأن القوات الحكومية السابقة، ولا سيما قوات الحرس الجمهوري والقوات المسلحة وكذلك ميليشيا تُعرف باسم "الشباب الوطنيين"، ارتكبت عدة انتهاكات لحقوق الإنسان. ومن تلك الانتهاكات (A/HRC/24/59، الفقرات ٢٧ إلى ٣٤). وشملت تلك الانتهاكات عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء (كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ٢٠١٣)، وحالات الاختفاء القسري وغير الطوعي (كانون الثاني/يناير - آذار/مارس ٢٠١٣)، والتعذيب وسوء المعاملة والاعتقال والاحتجاز التعسفيين (حتى سقوط السيد بوزيزي)، ونهب الممتلكات العامة والخاصة، وانتهاك حرية التعبير والتنقل. واعتُبر معظم ضحايا تلك الانتهاكات من مؤيدي تحالف سيليكاً أو المتعاطفين معه.

٦٤ - وزُعم أن تلك الفترة اتسمت بوقوع انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني ارتكبتها القوات المسلحة والحرس الرئاسي وميليشيا "الشباب الوطنيين". وسيجري التحقيق خلال المرحلة الثانية من التحريات التي ستقوم بها اللجنة في جميع الادعاءات والمعلومات السالفة الذكر التي تضمنتها شتى التقارير المتعلقة بانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني على أيدي القوات المسلحة والحرس الرئاسي، خصوصاً الهجوم على منطقة دامارا يومي ٢٢ و ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٣، وبوسانغوا في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٣، وبوالي في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٣.

باء - الادعاءات بارتكاب تحالف سيليك انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني

٦٥ - في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير حتى ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٣، كان السيد بوزيزي لا يزال ممسكاً بزمام السلطة، وكانت عناصر سيليك تزحف تدريجياً من شمال البلد نحو بانغي. وقد ادّعي أن القوات المسلحة وعناصر سيليك ارتكبت خلال تلك الفترة انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني.

٦٦ - وخلال تلك الفترة أيضاً، وردت تقارير تشير إلى أن القوات المسلحة وعناصر سيليك شاركت في أعمال قتل خارج نطاق القضاء وحالات اعتقال واحتجاز تعسفيين واختفاء قسري وتعذيب ومعاملة لاإنسانية ومهينة للمحتجزين وتدمير ممتلكات وانتهاكات أخرى في مناطق مختلفة من البلد (انظر [A/HRC/24/59](#)، الفقرات ٣٥ إلى ٥٠).

٦٧ - وستشرع اللجنة خلال الأشهر المقبلة في إجراء تحقيقات في الانتهاكات والتجاوزات التي ارتكبت في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير حتى ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٣ في المناطق الواقعة خارج بانغي.

٦٨ - وتتعلق الشهادات التي تلقتها اللجنة حتى الآن بانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي وقعت في الفترة من ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٣ حتى اليوم. وتندرج الانتهاكات التي ارتكبتها تحالف سيليك خلال تلك الفترة ضمن الفئات التالية: (أ) انتهاك الحق في الملكية (النهب والتدمير)؛ (ب) عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء والقتل والاعتقال؛ (ج) العنف الجنسي والجنساني.

انتهاك الحق في الملكية (النهب والتدمير)

٦٩ - تظهر الأدلة المستقاة من أقوال الشهود والمستندات التي تلقتها اللجنة أن أعمال نهب وتدمير قد ارتُكبت على نطاق واسع وبطريقة منهجية بعد استيلاء السيد دجودوتيا وقوات سيليكاً على بانغي في آذار/مارس ٢٠١٣.

٧٠ - وجمعت اللجنة ملفات قضايا نهب وردت إليها من منظمات غير حكومية وطنية وأجرت ١٠٣ مقابلات مع ضحايا تلك الانتهاكات ومن كانوا شهوداً على وقوعها. وما زال العمل متواصلاً لجمع معلومات إضافية وتحليلها، غير أن المقابلات التي أُجريت حتى الآن تحمل دلائل قوية على مسؤولية عناصر سيليكاً عن ارتكاب أعمال نهب منهجية بحق السكان المدنيين في بانغي.

٧١ - واستخلصت اللجنة من معظم الحالات التي استعرضتها حتى الآن أسساً معقولة تدفع إلى الاعتقاد بأن تحالف سيليكاً أتبع نهجاً ثابتاً في عمليات النهب. ووفقاً لذلك النهج، الذي أكدته عدة شهود، فإن أعداداً غفيرة من عناصر سيليكاً عادةً ما كانت تأتي إلى منطقة ما على متن عدة سيارات، وتشرع في إطلاق النار في الهواء لنشر الذعر بين السكان قبل بدء أعمال النهب من بيت لآخر. وكسرت عناصر سيليكاً الأبواب والنوافذ أيضاً لدخول المنازل المغلقة ثم عمدت إلى نهب كل ما حوت من ممتلكات، مروّعة في الوقت نفسه السكان والجيران. وفي العديد من الحالات، استهدفت عناصر سيليكاً الذكور من السكان وقتلتهم.

٧٢ - وأكد عدة شهود أن معظم عناصر سيليكاً لا يتحدثون اللغة الفرنسية ولا لغة سانغو، بل اللغة العربية فقط. وعادةً ما كان عناصر سيليكاً الذين يقومون بالنهب يرتدون زياً عسكرياً، وكثيراً ما يتوشحون بعمائم تغطي وجوههم.

٧٣ - وقد أُفيد أنه عند وصول عناصر سيليكاً إلى منطقة معينة، اضطر الذكور من السكان إلى الفرار تفادياً لاستهدافهم وقتلهم. أما النساء والفتيات اللاتي لم يلدن بالفرار، فإنهن تعرضن أحياناً للاغتصاب خلال أعمال النهب^(٧).

٧٤ - وقد وقعت حالات النهب التي جرى استعراضها حتى اليوم والتي تخللت التوصيف الوارد أعلاه خلال الفترة من آذار/مارس إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وليس لدى اللجنة قائمة شاملة بجميع حوادث النهب التي وقعت في بانغي، نظراً إلى استحالة توثيق جميع الحالات. غير أن الحوادث التي قامت باستعراضها تبين وجود نمط مستمر لأعمال النهب

(٧) مقابلتان أُجريتتا مع ب. ك.، و أ. ج. اللتين اغْتُصبتا في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٣ في مقاطعة بوي - رابي، في بانغي، عندما اقتحم أربعة عناصر من سيليكاً منزلها ونهبوه.

وتظهر اتباع عناصر سيليكها هجاء ثابتاً، مما يوَفّر للجنة أسساً معقولة للاعتقاد بأن تلك الحوادث ارتكبت بالأحرى على نطاق واسع وبطريقة منهجية.

٧٥ - وبناءً على الشهادات التي جمعتها اللجنة، تكوّنت لديها أسس معقولة للاعتقاد بأن أعمال النهب التي ارتكبتها عناصر سيليكها خلال الفترة من ٥ أيلول/سبتمبر إلى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، تشكّل انتهاكات لحقوق الإنسان.

٧٦ - وبالإضافة إلى ذلك، ترى اللجنة أن أعمال النهب التي ارتكبتها عناصر سيليكها خلال الفترة من ٢٤ آذار/مارس إلى ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، يمكن أن تشكّل أيضاً انتهاكات لحقوق الإنسان بمقتضى المادة ١١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء والقتل والاعتقال

عمليات قتل المدنيين العشوائية والمحددة الهدف

٧٧ - تلقت اللجنة شهادات تشير إلى أن قوات سيليكها تورطت في عمليات قتل المدنيين، وفي ما يبدو أنها عمليات قتل محدد الهدف لأشخاص اعتقدت خطأ أنهم أعضاء في القوات المسلحة أو في الوكالات المكلفة بإنفاذ القانون.

٧٨ - وفيما يتعلق بقتل المدنيين، تشير أقوال الشهود إلى أن ائتلاف سيليكها متورط في القتل العشوائي للمدنيين خلال قيامهم بأنشطتهم اليومية، من قبيل المشي في الشوارع أو الشراء من الأسواق^(٨). وبالإضافة إلى ذلك، قُتل عدد من المدنيين، معظمهم من الرجال، عندما دخل ائتلاف سيليكها منازلهم بغرض النهب^(٩).

(٨) حالة K.V.O، وهي فتاة تبلغ من العمر ١٦ عاماً قتلها عناصر ائتلاف سيليكها في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣ أثناء سيرها في منطقة ميسكين في بانغي؛ وحالة Z.T.N، وهي فتاة تبلغ من العمر ١٩ عاماً قُتلت وهي في طريقها إلى السوق مع طفلها؛ وحالة N.L، الذي قتل بسيارة كان يقودها أحد عناصر سيليكها في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣ أثناء سيره في جادة ب. بوغندا وسط العاصمة بانغي.

(٩) شهادة A.P، الذي قتل عناصر سيليكها أباه وعمته عندما أتوا لنهب منزلها في ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٣ في المقاطعة الرابعة في بانغي؛ وشهادة Y.M.J، التي قتل زوجها عندما أتى عناصر سيليكها لنهب منزلها في ١٢ أيار/مايو ٢٠١٣ في المقاطعة الثانية في بانغي.

٧٩ - وتلاحظ اللجنة أن ائتلاف سيليكيا بث الرعب بين المدنيين، الذين شعروا بأنهم مهددون وممنوعون من أداء الأنشطة المعتادة. ولم يشعر الناس في بانغي بالأمان حتى في منازلهم أو أماكن اللجوء، بسبب استمرار الهجمات التي يشنها ائتلاف سيليكيا^(١٠).

عمليات الإعدام الجماعي والمقابر الجماعية

٨٠ - جمعت اللجنة ملف قضية محددة استنادا إلى معلومات من السلطات القضائية وسلطات الادعاء الوطنية، وشهادات مباشرة وصور فوتوغرافية تتعلق بموقع عمليات إعدام جماعية، اكتشف في منطقة تل الفهود "Colline des Panthères" الواقعة في بانغي. ويشتهر بأن ثمة مقابر جماعية أخرى في بانغي لم تكتشف حتى الآن.

٨١ - ومنطقة تل الفهود هي تل مكسو بالأشجار يقع في المقاطعة الأولى في بانغي، بالقرب من معسكر دي رو "Camp de Roux". وقد اكتشفت السلطات الوطنية ٣١ جثة هناك في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٨٢ - واستعرضت اللجنة ملف القضية وأجرت مقابلات مع اثنين من الناجين. وزار محققوها موقع الحادث. وبناء على المعلومات التي جرى جمعها، يبدو أن جنود سيليكيا احتجزوا بصورة تعسفية في معسكر دي رو العديد من الأشخاص الذين اعتبروهم من عناصر أنتي - بالاكا. وزُعم أن قوات سيليكيا ارتكبت أعمال تعذيب وتشويه وإعدام بإجراءات موجزة لما لا يقل عن ٣١ منهم، وألقت جثثهم في حفرة في تل الفهود.

٨٣ - وتشير المعلومات الإضافية التي جُمعت إلى أن السلطات الحكومية كان ينبغي أن تكون على علم بعمليات الاحتجاز التعسفي والإعدام الجماعي هذه التي جرت على مقربة من مقر الإقامة الرسمي للرئيس^(١١).

٨٤ - وتشكل عمليات القتل العشوائية والمستهدفة للمدنيين، فضلا عن عمليات الإعدام الجماعية، انتهاكا للحق في الحياة وفقا للمادة ٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وتندرج هذه الجرائم أيضا ضمن نطاق المادة ٧ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وتشكل جرائم ضد الإنسانية.

(١٠) شهادة N.S الذي قتل عناصر سيليكيا زوجته وطفليه في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ في إحدى الكنائس التي قصدها بحثا عن مأوى.

(١١) ملف الحالة: المذكرة الشفوية رقم ٢٧٠/٢٧٠ PJ المؤرخة ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بشأن اكتشاف جثث في تل الفهود. شهادتا B.C.E الذي اعتقله ائتلاف سيليكيا في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، و B.M. الذي اعتقله ائتلاف سيليكيا في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

العنف الجنسي والجنساني

٨٥ - أقامت اللجنة علاقات عمل مع عدد من المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية والمؤسسات الأخرى بغية الوصول إلى الأشخاص المدعى أنهم ضحايا العنف الجنسي والجنساني. ونتيجة لذلك، تلقت اللجنة حتى الآن شهادات من ٥٥ من الضحايا والشهود فيما يتعلق بهذا النوع من العنف، معظمهن تعرضن للاغتصاب خلال أعمال النهب التي ارتكبتها عناصر سيليكاف. وتعرض بعض هؤلاء الفتيات والنساء للاغتصاب الجماعي.

٨٦ - وتحدثت بعض النساء اللاتي أجريت معهن مقابلات عن شعورهن بتمتهن الإذلال واليأس والعار، وعن التأثير المادي والنفسي لحالات الاغتصاب. ويصدق ذلك بالخصوص على النساء اللاتي تعرضن للاغتصاب الجماعي في عقر منازلهن، على مرأى من أفراد أسرهن. وتشير المعلومات المقدمة خلال المقابلات أيضا إلى أن قوات سيليكاف ارتكبت الاغتصاب كجريمة انتهازية خلال نهبها للمنازل.

٨٧ - وما زالت تحقيقات اللجنة في تلك الانتهاكات جارية، ويقوم محققوها حاليا باستعراض مواد إضافية. ولدى اللجنة أسباب معقولة تدفع إلى الاعتقاد بأن الحالات التي استعرضت حتى اليوم تشكل انتهاكات لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وهي تشكل أيضا انتهاكات للمادة المشتركة ٣ لاتفاقيات جنيف ولبروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف.

جيم - لانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من جانب أنيتي - بالاكاف

٨٨ - بعد استعراض جميع الوثائق وعقد اجتماعات مع العديد من المنظمات والأفراد، اتضح للجنة أن معظم الانتهاكات التي ارتكبتها ميليشيات أنيتي - بالاكاف قد ارتكبت ضد السكان المسلمين. وعلاوة على ذلك، فإن التقييم التمهيدي يشير إلى أن غالبية الانتهاكات ارتكبت لتحقيق هدف واضح، هو إزاحة السكان المسلمين من أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى. ولئن كان القتل العمد والتعذيب والنهب وتدمير الممتلكات والمباني المخصصة للعبادة أعمالا قد ترقى إلى جريمة الإبادة الجماعية، أو جرائم ضد الإنسانية أو جرائم الحرب، أو جميع ذلك، فإن تلك الأعمال يمكن أن تفسر أيضا، إذا اجتمعت في ظل ظروف محددة، على أنها تطهير عرقي. ونتيجة لذلك، لم تُجر التحقيقات للتدليل على ارتكاب الانتهاكات المذكورة أعلاه فحسب، بل أيضا لتحديد ما إذا كان التطهير العرقي قد ارتكب.

٨٩ - وفي الوقت القصير المتاح، ركزت اللجنة على جمع الشهادات والأدلة على الانتهاكات الرئيسية التي ارتكبتها ميليشيات أن تي - بالاكا منذ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وما زالت اللجنة بصدد الاتصال بالمستشفيات، ومستودعات الجثث، والجهات المعنية. وتجدر الإشارة إلى أن العديد من الضحايا والشهود قد غادروا البلد بالفعل، وبالتالي، فإن اللجنة لم تتمكن من إجراء مقابلات مع مصادر قيمة للمعلومات في بانغي.

عمليات القتل التي ارتكبتها ميليشيات أن تي - بالاكا

٩٠ - ارتكبت عمليات قتل المدنيين المسلمين منذ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وما زالت جارية حتى الآن. ووفقا لبيانات واردة من مستودع الجثث الذي يوجد في مسجد علي بابولو، فقد وردت ٣٣٠ جثة على الأقل في الفترة من ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وهذا العدد ليس شاملا، لأن بعض الجثث لم ترسل إلى مستودع الجثث. وكما أفاد بعض الشهود، كان الوضع أحيانا غير مأمون بتاتا بالنسبة إلى المسلمين بحيث أنهم لم يتمكنوا من الوصول إلى منطقة PK5 التي يوجد فيها مستودع الجثث. ولكن القائمة تتضمن بعض المقاتلين الإسلاميين.

٩١ - ووفقا للشهادات المقدمة، كان من بين الضحايا رجال ونساء من جميع فئات العمر والخلفيات الاجتماعية. وكان العامل المشترك الوحيد بينهم هو هويتهم الدينية. وحسب ما أفاد به العديد من الضحايا، كان عناصر أن تي - بالاكا، خلال الهجمات، يرددون شعارات ضد المسلمين، قائلين إنهم يريدون التخلص منهم، ولا يرغبون في سماع عبارة "الله أكبر" بعد الآن.

٩٢ - ووفقا للشهادات، ففي وقت مبكر من يوم ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، هاجمت ميليشيات أن تي - بالاكا بصورة متزامنة وبطريقة محكمة التنسيق معسكر كاساي^(١٢) (الواقع إلى الجنوب الشرقي من بانغي)، ومقاطعة بوينغ (إلى الشمال الغربي من بانغي)، والجمعية الوطنية، ومقاطعة بوي - راي وفوه الواقعتين في منطقة تعتبر معقل الرئيس السابق بوزيزي. وقال شهود إن عمليات قتل وقعت في جميع هذه المناطق تقريبا أثناء الهجوم.

٩٣ - ولا يُعرف عدد جنود ائتلاف سيليكال الذين قُتلوا في أثناء الهجوم على معسكر كاساي. غير أن اللجنة أحيطت علما بوجود ما يصل إلى ١٨٠ من الجنود الجدد الذين يخضعون للتدريب، والذين أفادت التقارير بأنهم غير مسلحين. وأفاد أحد الشهود الذين أجريت معهم مقابلات بأن ستة أشخاص يعرفهم شخصا قد قُتلوا. وأفيد أيضا بأن

(١٢) أصبح معسكر كاساي قاعدة لائتلاف سيليكال عندما استولى على السلطة في آذار/مارس ٢٠١٣.

ميليشيات أنتي - بالاكا قتلت امرأة وشابا من المدنيين، كانا يعيشان في منطقة نغاراغا الواقعة خارج المعسكر مباشرة. وفي حي بوينغ، استخرج جنود الحرس الرئاسي ما لا يقل عن تسع جثث. ووفقا لما ذكره شهود، كان معظم الضحايا من التجار الذين قتلوا في السوق المحلية.

٩٤ - وفي الوقت نفسه، قام مقاتلو ميليشيات أنتي - بالاكا، بمعية عدد من المدنيين، بمهاجمة المسلمين الذين يعيشون في حيي بوي - رابي وفوه. وأفاد شهود بأن عددا كبيرا من الناس يحملون سواطير أو بنادق ويرددون شعارات معادية للمسلمين قد استهدفوا منازل ومتاجر لمسلمين. وقتل شخصان في بوي - رابي، وثلاثة في فوه، من بينهم امرأة. وكانت الجثث الثلاث التي عُثر عليها في فوه قد تعرضت للتشويه و/أو الحرق.

٩٥ - وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أجريت في مسجد علي بابولو، في بانغي، مراسم الصلاة على أرواح ٦٥ شخصا لقوا حتفهم. وقد عُثر على جثثهم في أنحاء مختلفة من المدينة. ولا يعرف عدد جنود ائتلاف سيليك من بين هؤلاء. وأجرت اللجنة مقابلات مع أفراد الأسر والشهود الذين أبلغوا عن قتل زهاء ٢٨ من المدنيين، من بينهم ثلاث نساء. وقد قتل معظمهم في منازلهم أو في الشوارع، أو اختطفوا وعثر عليهم قتلى فيما بعد.

٩٦ - وقد ظل العنف ضد الجالية المسلمة من جانب ميليشيات أنتي - بالاكا مستمرا بلا هوادة، وأدى في كثير من الأحيان إلى وفاة الأشخاص المستهدفين. ووفقا للأرقام المقدمة إلى اللجنة من مستودع الجثث في مسجد علي بابولو، والشهادات المقدمة إليها، يبدو أن الهجمات التي شنتها ميليشيات أنتي - بالاكا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ قد أدت إلى وقوع المزيد من الضحايا، وشملت عددا أكبر من المناطق التي يقطنها المسلمون مقارنة بهجمات كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٩٧ - وتلقت اللجنة تقارير وصورا لأشخاص مثل مجتثهم أو بُقرت بطونهم أو قُطعت رؤوسهم. وفي العديد من الحالات، أُضرمت النار في بعض الأشخاص. وليس من الممكن دائما تحديد ما إذا كان مرتكبو هذه الحوادث ينتمون إلى ميليشيات أنتي - بالاكا أو هم من السكان المدنيين.

٩٨ - ووفقا للتقارير المقدمة من المنظمات الوطنية والدولية، كانت هناك فترات شهدت ارتفاعا حادا في العنف بين المجموعتين، مثل يوم عيد الميلاد في عام ٢٠١٣، عندما جمعت المنظمات الإنسانية الدولية ٧٨ جثة معظمها لمسيحيين. وبعد تنحي الرئيس السابق دجوتوديا رسميا في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، اندلع العنف ضد المسلمين من جديد: فقد وردت

تقارير تفيد بأن ٦٥ جثة قد نُقلت من شتى الأحياء إلى مستودع الجثث الإسلامي في ١٠ و ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

٩٩ - وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، هوجم وزير صحة سابق بالسواطير على أيدي ميليشيات أنتي - بالاكا الموجودة في أحد الدورات الرئيسية في المدينة بعد ما قيل إن البعض تعرف عليه بوصفه مسلما. وقد توفي في المستشفى نتيجة لإصاباته. ونجا شخص كان برفقته عقب تدخل بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

١٠٠ - ووقعت سلسلة من أعمال القتل في نهاية شباط/فبراير وأوائل آذار/مارس ٢٠١٤ في الطريق من المطار إلى وسط المدينة. وكانت قوافل الشاحنات والمركبات المتجهة إلى تشاد أو الكاميرون تغادر كل يوم جمعة وسبت من محطة الحافلات، وكان المسلمون المقيمون في مخيمات المشردين داخليا بالقرب من المطار يحاولون الوصول إليها لمغادرة البلد. وجرى اعتراض سيارات أجرة؛ وأخرج الركاب منها بالقوة، وسُلبت منهم جميع ممتلكاتهم، وقتلوا في كثير من الأحيان باستخدام السواطير أو السكاكين. ووفقا للمعلومات الأولية المتلقاة، وقعت تلك الحوادث في ٢٨ شباط/فبراير و ١ آذار/مارس، ثم في ٧ و ٨ آذار/مارس ٢٠١٤، في حي كومباتان، الذي أصبح الطريق الرئيسي فيه يعرف فيما بعد باسم "ممر الموت". وتلقت اللجنة صوراً لجثث مشطورة، جمعت بعد ذلك ونقلت إلى مستودع الجثث الإسلامي.

١٠١ - ولم ينج الأطفال من هذا العنف. فوفقا للمقابلات التي أجريت، قُتل ما لا يقل عن سبعة أطفال على أيدي عناصر أنتي - بالاكا في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ عند دخولهم بانغي. وذكر شاهد أنه ذهب إلى صلاة الجمعة، تاركا زوجته وطفليه (٨ سنوات و ١٢ سنة) في المنزل، لأنه اعتقد أنه حتى لو حدثت مشاكل، فلن يصيبهم أذى. وقد تعرض منزله للهجوم، ووجد في وقت لاحق جثتي الطفلين في مسجد علي بابولو؛ ولم ير زوجته منذ ذلك الحين. وأفاد شاهد آخر كان يعيش في حي PK12 بأنه، عقب هجوم شنته ميليشيات أنتي - بالاكا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، فر من مكان إقامته من دون ابنه البالغ عمره عشر سنوات لأنه لم يكن يعرف مكان وجوده. وعندما عاد إلى داره، وجد جثة ابنه مقطوعة الرأس، وساطورا ملقى على عتبة الدار.

انتهاك الحق في الملكية (النهب والتدمير)

١٠٢ - شملت جميع الهجمات ضد الطائفة المسلمة نهب المنازل والمحلات التجارية. وقد أعقب هذا النهب تدمير كامل للأحياء التي يسكنها المسلمون بأسرها. وتبين الصور

الساتلية لأحياء فوه وميسكين وكومباتان وكينا وسارا كيف اختفت كتل سكنية بأكملها في بانغي. ووفقاً للأرقام المقدمة من الطائفة المسلمة فإن ما لا يقل عن ٤٣ مسجداً في بانغي قد دمرت بالكامل: نزعت الأبواب والأسقف، بل وفي بعض الأحيان حتى القرميد. وقامت اللجنة بزيارة مساجد فوه وبوي - رابي وميسكين وماليمكا ونغاراغبا، وبوسعها أن تؤكد أنها تحطمت تماماً. وقد تحول مسجد فوه إلى ساحة لعب. والمساجد الوحيدة التي لا تزال سليمة هي المساجد القليلة الواقعة بالقرب من حي PK5.

١٠٣ - واستناداً إلى الصور الساتلية التي تم الحصول عليها من برنامج التطبيقات الساتلية العملية في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٤، فإن ما يربو على ١٣٠٠ مبنى قد دمرت، يقع معظمها في المقاطعات الثالثة والخامسة والثامنة من بانغي، حيث يقيم غالبية المسلمين. وبعد إجراء تقييم في الموقع في المقاطعة الخامسة، أصدرت مجموعات توفير المأوى بجمهورية أفريقيا الوسطى نتائج التقييم في آذار/مارس ٢٠١٤ مشيرة إلى أن ٦٥٠ مأوى يعود إلى الطائفة المسلمة التي تعتبر أقلية قد دُمرت بالكامل، ودمر ١٧٨ مأوى جزئياً. ووفقاً للتقارير الواردة، يبدو أن مقاتلي أن تي - بالاكا أو المتعاطفين معهم هم المسؤولون في المقام الأول عن التدمير المنهجي للممتلكات. ولاحظت اللجنة، خلال زيارتها الميدانية، أن منشآت جديدة يجري بناؤها على أيدي أفراد غير مسلمين على مواقع كان يسكنها مسلمون في السابق. وفي حالة تأكيد هذا الاتجاه المتمثل في الاحتلال غير المشروع، وعدم اتخاذ تدابير مناسبة من أجل التصدي له، فإنه يمكن أن يشكل عقبة خطيرة في طريق عودة السكان المسلمين الذين كانوا يعيشون في تلك المناطق.

١٠٤ - وفي أعقاب الهجمات المذكورة أعلاه على فوه وبوي - رابي التي وقعت في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، شنت هجمات مماثلة ضد الطوائف المسلمة التي تقطن أحياء غالابابا (١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣)، وسارا (١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣)، ونغاراغبا (٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣)، وكولونغو ودامالا (١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤)، و PK 12 (كانون الثاني/يناير ٢٠١٤)، وغالابادجا (٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤)، وكينا (٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤)، وكولونغو (٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤)، وباييدي (١٦ شباط/فبراير ٢٠١٤)، وكومباتان وفونندو (١٧ شباط/فبراير ٢٠١٤). وفي جميع الحالات، نُفذت الهجمات بمجرد أن غادر الناس ديارهم، ودُمرت ممتلكاتهم.

التطهير العرقي

١٠٥ - رغم أن التطهير العرقي لا يُعرّف على أنه جريمة تقع تحت طائلة القانون الدولي، فإنه يشمل، بمقتضى مبدأ المسؤولية عن توفير الحماية، أمورا منها ترحيل السكان أو نقلهم قسرا. ونظرا إلى تواصل التهديدات وأعمال التدمير المنهجية التي تستهدف ممتلكات المسلمين، اضطر سكان بانغي المسلمون تدريجيا إلى هجر أماكن إقامتهم والانتقال إلى مناطق أكثر أمنا. ومن ثم، تم فعليا تطهير أحياء بأسرها من طائفتها المسلمة.

١٠٦ - فقد سُنت هجمات محكمة التنسيق على سكان حي مسكين الواقع في المقاطعة الخامسة، الذي يسكنه المسلمون أساسا. وبدأت الهجمات في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وتواصلت على مدى يومين، حتى قرر جميع أفراد الطائفة المسلمة ترك ديارهم وممتلكاتهم واللجوء إلى المسجد المركزي. وفي اليوم التالي، دمر السكان المحليون وأفراد جماعة أنتي - بالاكا ممتلكات المسلمين.

١٠٧ - ونظرت اللجنة بجدية في الادعاءات المتعلقة بشن تلك الهجمات بحق السكان المسلمين في بانغي ومناطق أخرى في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتعتزم اللجنة مواصلة إجراء التحقيقات اللازمة في بانغي وخارجها لكي تقدم نتائجها واستنتاجاتها في تقريرها المقبل.

١٠٨ - وترى اللجنة بما لا يحتمل الشك أنه مع تواصل النزاع والعنف على إيقاع تزيد من مرارته نزعة الانتقام في أعمال القتل التي يرتكبها أطراف النزاع، بدأت العناصر الأولى المكونة لعملية الإبادة الجماعية تندس في لغة أحد أطراف النزاع، وهو ميليشيات أنتي - بالاكا.

١٠٩ - وباتت لغة التحريض على الكراهية سائدة في الوقت الراهن في الدعاية التي ترددها الجماعات غير المسلمة، وهي بوجه عام ميليشيا أنتي - بالاكا، عبر وسائل الإعلام وفي الشوارع. وتعتقد اللجنة أن الوضع لا يزال حرجا، وأن على المجتمع الدولي أن يراقبه عن كثب. فأعمال التشريد القسري الواسعة النطاق لأفراد طائفة فولاني باعتبارها مجموعة إثنية وللسكان المسلمين باعتبارهم مجموعة دينية، قد تشكل أعمال إبادة جماعية.

١١٠ - وقد نظرت اللجنة في الشروط التي ينبغي عادة استيفاؤها لكي يُشكل عمل ما إبادة جماعية. فموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، لا بد للعمل الذي يراد اعتباره إبادة جماعية أن يكون قد ارتُكب بقصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية

أو إثنية أو عرقية أو دينية^(١٣). والعنصر الأول والأهم الذي ينبغي أن تستوفيه جريمة الإبادة الجماعية، شأنها في ذلك شأن العديد من الجرائم الأخرى، هو النية الإجرامية، ويعني ذلك وجود نية أو معرفة محددة بارتكاب الجريمة.

١١١ - وترى اللجنة أنه من الملائم أن تقيّم في المستقبل القريب طبيعة ما زُعم ارتكابه من انتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي الجنائي على وجه التحديد وخصائص هذه الانتهاكات التي ربما سبق أن ارتكبتها أطراف النزاع، وذلك قبل أن تعلن اللجنة عن استنتاجاتها في هذا الصدد. وتصدر الإشارة إلى أن اللجنة قد لا تكتفي بالتحقيق في هذه الانتهاكات المزعومة، بل ستواصل رصد تصرفات الأطراف المعنية. وتعكف اللجنة باستمرار على استقصاء الوضع السائد في الميدان.

سابعاً - المسؤولية

ألف - مسؤولية الدولة

١١٢ - يقع على عاتق الدولة الالتزام بتعزيز القانون الدولي لحقوق الإنسان وحمايته. وتقع على عاتقها مسؤولية أي فعل غير مشروع وطنياً أو دولياً يحدث في الدولة. وتحمل الدولة مسؤولية جميع الأعمال التي يرتكبها موظفو الدولة، بمن فيهم أفراد الجيش وقوات الأمن. وفيما يتعلق بالنزاع الجاري في جمهورية أفريقيا الوسطى، تتحمل الدولة المسؤولية عن الانتهاكات التي ارتكبت خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من حكم نظام بوزيزي، وكذلك تلك التي ارتكبت في فترة حكم السيد دجوتوديا القصيرة.

(١٣) يرد تعريف الإبادة الجماعية في المادة ٢ من الاتفاقية على أنه أي فعل من الأفعال التالية المرتكبة بقصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية بصفتها هذه:

- (أ) قتل أعضاء من الجماعة؛
- (ب) إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة؛
- (ج) إخضاع الجماعة، عمداً، لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كلياً أو جزئياً؛
- (د) فرض تدابير تستهدف الحؤول دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة؛
- (هـ) نقل أطفال من الجماعة، عنوة، إلى جماعة أخرى.

واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ بوصفها قرار الجمعية العامة ٢٦٠. ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٥١.

١١٣ - ومنذ رحيل السيد دجوتوديا وتنصيب الحكومة الانتقالية الجديدة، تظل الدولة مسؤولة في المقام الأول عن الجرائم والانتهاكات التي ترتكب في جمهورية أفريقيا الوسطى.

باء - المسؤولية الجنائية الفردية، ومسؤولية الرئيس أو القائد

١١٤ - رسّخ الاجتهاد القضائي المنبثق عن محاكمات نورمبرغ وطوكيو بصورة قاطعة المبدأ القائل بأن الفرد الذي يخطط لجريمة أو يجرس عليها أو يأمر بتنفيذها أو يرتكبها أو يقوم على نحو آخر بالمساعدة في التخطيط لجريمة أو في التحضير لها أو في تنفيذها أو التحريض على ذلك يتحمل المسؤولية عن الجريمة بصفته الفردية، وأيدت المحكمتان الجنائيتان الدوليتان ليوغوسلافيا السابقة ولرواندا هذا المبدأ، كما سائر الكيانات المماثلة ذات الولايات القضائية الدولية.

١١٥ - ويشير تطبيق مبدأ مسؤولية الرئيس أو القائد بمقتضى القانون الدولي الجنائي والاجتهاد القضائي بوضوح إلى أن ارتكاب المرؤوس أفعالا لا يعفي رئيسه من المسؤولية الجنائية إذا كان هذا الرئيس يعلم، أو كان هناك من الأسباب ما يجعله يعلم، أن ذلك المرؤوس كان على وشك ارتكاب هذه الأفعال أو أنه ارتكبها فعلا ولم يتخذ الرئيس التدابير الضرورية والمعقولة لمنع ارتكاب تلك الأفعال أو معاقبة الجناة.

١١٦ - وفي رأي اللجنة المدروس، تنطبق مبادئ المسؤولية الجنائية الفردية في إطار المسؤولية المباشرة أو مسؤولية الرئيس أو القائد على كل من يشتهب في ارتكابهم انتهاكات لحقوق الإنسان. ومن بينهم أعضاء سيليكا الذين ارتكبوا انتهاكات شتى في العديد من المدن والقرى عند زحفهم من الشمال والشمال الشرقي صوب بانغي، وكذلك منذ استيلائهم على السلطة حتى اليوم. وتنطبق هذه المبادئ أيضا، بالقدر نفسه، على أعضاء أنتي - بالاكا الذين يتعين أن يتحملوا بصفتهم الفردية المسؤولية عن الانتهاكات التي ارتكبوها في جمهورية أفريقيا الوسطى خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

١١٧ - وجمهورية أفريقيا الوسطى دولة طرف في نظام روما الأساسي، الذي يُقر بالمبدأ القائل بأن الشخص الذي يأمر أحد مرؤوسيه بارتكاب أي انتهاك أو جريمة تترتب عنها مسؤولية جنائية فردية يتحمل نفس المسؤولية التي يتحملها مرتكب الانتهاك أو الجريمة. وتعود بواكير هذا المبدأ إلى محاكمات نورمبرغ، وقد اعتمده الجمعية العامة في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦ ثم طبقته المحكمة الجنائية الدولية. ومن ثم فمن الواضح أن المنصب الرسمي لأي شخص، سواء كان رئيس دولة أو حكومة أو مسؤولا حكوميا أو قائدا لجماعة مسلحة أو لقوات مسلحة نظامية، لا يعفي هذا الشخص من المسؤولية الجنائية

ولا يخفف العقوبة المستحقة. وبالإضافة إلى ذلك، لا يُعفى مرتكب جريمة من المسؤولية الجنائية لكونه تصرف بأمر من حكومة أو بأمر من رئيسه، إلا أنه يجوز أخذ ذلك في الاعتبار لتخفيف العقوبة حسب مقتضيات العدالة.

ثامنا - الاستنتاجات الأولية

١١٨ - تخلص اللجنة في هذه المرحلة من التحري والتحقيقات إلى أنه يوجد ما يكفي من الأدلة لإثبات أن أفرادا ينتسبون إلى جميع أطراف النزاع قد ارتكبوا، في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ حتى اليوم، انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يتجاهل كون الطائفة المسلمة وبعض الجماعات الإثنية، مثل جماعة فولاني، هي مستهدفة تحديدا في الوقت الراهن، وأنها عرضة للغة الكراهية من قبل أفراد القوات المسلحة وميليشيات أنتي - بالاكا الذين يطالبون برحيل جميع المسلمين عن جمهورية أفريقيا الوسطى.

١١٩ - وهناك ٧٠٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا واللاجئين في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي لا يزيد عدد سكانها إلا قليلا عن ٤,٥ ملايين نسمة. والحدير بالذكر مع ذلك أنه في عدد غير قليل من البلدات والقرى، تمكن زعماء الطائفة المسلمة من اتخاذ بعض التدابير بهدف حماية أفراد الطائفة المسيحية وغيرها من الطوائف غير المسلمة، وأن زعماء مسيحيين وآخرين غير مسلمين عملوا أيضا في بلدات وقرى أخرى على حماية جيرانهم المسلمين من اعتداءات المتطرفين.

١٢٠ - ويساور اللجنة القلق على وجه الخصوص من أن المؤسسات التي ينبغي أن تكون عادة موجودة في أي دولة قادرة على الاضطلاع بوظائفها، قد انهارت تماما في جمهورية أفريقيا الوسطى، أو أنها موجودة بصورة رمزية ليس إلا. فالحكومة عاجزة عن ضمان أمن السكان وإنفاذ القانون وبسط النظام وتوفير الخدمات للناس على غرار أي حكومة عادية.

١٢١ - ويساور اللجنة القلق بوجه خاص من غياب قوات فعالة تتولى إنفاذ القانون وبسط النظام، وجهاز قضائي يعمل بصورة كاملة، وإدارة للشرطة ومحاكم قادرة على توفير الحماية للسكان. ونتيجة لانعدام الخدمات في مجالي السجون والشرطة، ولا سيما في مناطق غير بانغي، فإن المواطنين العاديين الذين يحترمون القانون يقعون فريسة سهلة في يد الجماعات المسلحة.

١٢٢ - ويساور اللجنة قلق بالغ من النتائج التي تمخض عنها ما سُمِّي "التجمع العام" لتحالف سيليكما الذي انعقد في نديلي، عاصمة بامينغي - بانغوران، في ٨ و ٩ أيار/مايو ٢٠١٤. فبعد فشل التحالف في الحفاظ على سيطرته على البلد برتمته، انسحب الآن إلى معاقله الشمالية من أجل إعادة تنظيم صفوفه وإنشاء هياكل عسكرية وسياسية جديدة. وبإنشائه قيادة عليا تشرف على مناطق مختارة محددة، يكاد تحالف سيليكما يفضح عزمه على تقسيم جمهورية أفريقيا الوسطى إلى شطرين، وإنشاء دولة مستقلة له. وأُعلن في التجمع العام المذكور أعلاه عن انفصال بحكم الأمر الواقع لثلاث مناطق شمالية (بامينغي - بانغوران وفاكاغا وكوتو العليا) عن طريق إنشاء هيئة لأركان الجيش وإدارتين للدرك والشرطة. ويشير ذلك بوضوح إلى اعتزام تشكيل حكومة موازية في المناطق المحتلة.

تاسعا - التوصيات

١٢٣ - في هذه المرحلة من مراحل التحقيق، تخشى اللجنة أن الوضع الحرج الذي تشهده جمهورية أفريقيا الوسطى قد يحمل في طياته بذور نزاع مسلح أكثر خطورة، وقد يندلع في أي لحظة.

١٢٤ - واستنادا إلى المرحلة الأولى من التحقيقات، توصي اللجنة بما يلي:

(أ) التوصيات الموجهة للحكومة الانتقالية الوطنية:

'١' اتخاذ مبادرات حازمة لتعزيز التعايش السلمي بين المجتمعات المحلية والحوار بين الطائفتين المسيحية والمسلمة وفيما بين السياسيين؛

'٢' التعجيل بعملية إعادة بناء الهيئة القضائية ووكالات إنفاذ القانون لكي تتمكن من مكافحة الإفلات من العقاب، والتحقيق مع الأشخاص أو المؤسسات المتورطة في انتهاكات لحقوق الإنسان وجرائم أخرى. بمقتضى القانون الدولي ومقاضاتهم ومعاقبتهم في حينه؛

'٣' التأكد من عدم مشاركة الجماعات المسلحة والأفراد المسلحين في استغلال الموارد الطبيعية التي يمكن استخدامها في تمويل أنشطتهم؛

(ب) التوصيات الموجهة إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق

الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى:

- ‘١’ مواصلة مساعدة الحكومة الانتقالية الوطنية لضمان عودة الأمن إلى ربوع جمهورية أفريقيا الوسطى، في انتظار النقل الفعلي للسلطة من بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى ومن عملية سانغريس؛
- ‘٢’ كفالة التنفيذ السريع والقوي لولايتها المتعددة الجوانب الرامية إلى حماية المدنيين، ودعم عملية الانتقال، والحفاظ على السلامة الإقليمية لجمهورية أفريقيا الوسطى، وتوفير المساعدة الإنسانية، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والقانون الدولي، والعدالة الوطنية والدولية وسيادة القانون، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن.